آفاق تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر

بقلم
أ/ سليماني مباركة (*)

ملخص

يعتبر البحث آفاق تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر موضوعا جديرا بالدراسة لما يحمله واقع الممارسة السياسية الراهنة من تناقضات وضغوطات وفرص في ظل التحولات السياسية التاريخية التي تشهدها المنطقة العربية منذ مطلع العام 2011، ويتطلب ذلك البحث في ما تحمله هذه الإصلاحات من مضامين ومستلزمات وكذا الخلفيات والأسباب الكامنة وراءها في ظل تباين الآراء والمواقف إزاءها، بين فريق يعتبر أن هذه الإصلاحات السياسية تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم وآخر يرى أنها ستؤدي إلى تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد، ومن ثم وجب بحث آفاق تفعيلها على ضوء المعطيات السياسية الراهنة؛ وذلك بالكشف عن أهمية وثقل عدد من الشروط والعوامل التي يمكن أن تساهم في توجيه هذه الإصلاحات وجهاتها الصحيحة بما يسهم في ترسيخ أسس الديمقراطية الحقيقية .

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي الجزائري، الإصلاح السياسي، معوقات الإصلاح السياسي، آفاق الإصلاح السياسي

مقدمة

شكل الاضطراب السياسي الذي شهدته المنطقة العربية مطلع العام 2011 والذي تباينت توصيفاته سمة مركزية للمشهد العربي الذي تعاظمت فيه مطالب التغيير والإصلاح السياسي، ولم تكن الجزائر بمعزل عن ذلك على اعتبار أنها كانت مهد الشرارة الأولى لهذه الاضطرابات، وفي سياق ذلك أعلن النظام السياسي الجزائري على لسان رئيسه السيد عبد العزيز بوتفليقة عن حزمة من الإصلاحات السياسية كخطوة استباقية جاءت استجابة للضغوط الخارجية وتصاعد وتيرة الاحتجاجات في الدول المغاربية خصوصا والعربية عموما فيما اصطلح على تسميته

(*) أستاذ مساعد "أ" بقسم العلوم السياسية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة خنشلة.

بـ"الربيع العربي"، والذي أطاح بثلاثة أنظمة في كل من تونس مصر وليبيا من جهة، وكاستجابة من جهة أخرى لجملة من الضغوطات المحلية ومطالب الطبقة السياسية التي تعاظم إصرارها على إحداث التغيير، هذا وقد أبدت القيادة الجزائرية إرادة جادة عكستها وبوضوح جملة الإصلاحات السياسية المعلن عنها.

ويدرك الفاعلون في الساحة السياسية الجزائرية أهمية هذه الإصلاحات لكن الخلاف قائم وجاد بشأن الأساليب و المراحل والوسائل، وقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الماضية لتضع نهج الإصلاح والتغيير السلمي الذي اعتمده النظام السياسي الجزائري على المحك خاصة في سياق ما سجلته دول الربيع العربي من انفلات سياسي وأمني زرع مخاوف في أوساط الجزائريين حكاما ومحكومين من العودة إلى وضع النار الذي مرت به البلاد لأكثر من عقد من الزمن، وعلى ضوء ذلك نطرح التساؤل الآتي:

– ما هي خلفيات ومضامين الإصلاحات السياسية الجديدة المعلنة في الجزائر؟ وما أبرز التحديات وفرص التفعيل الممكنة على ضوء المعطيات السياسية الوطنية والإقليمية الراهنة ؟

تأسيسا على ما سبق سيتركز اهتمامنا في هذه الدراسة على بحث آفاق تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر على ضوء المعطيات الراهنة، وذلك بالكشف عن أهمية وثقل عدد من الشروط والعوامل التي يمكن أن تساهم في توجيه هذه الإصلاحات السياسية وجهاتها الصحيحة بما يسهم في ترسيخ أسس الديمقراطية.

وبقصد الإلمام بمعالجة هذا الموضوع سيتم التطرق للنقاط التالية:

– أولا: لمحة موجزة عن الإصلاحات السياسية السابقة.

– ثانيا: خلفيات ومضامين الإصلاحات السياسية الجديدة.

– ثالثا: قراءة تحليلية لآراء المؤيدين والمعارضين للإصلاحات السياسية الجديدة.

– رابعا: معوقات الإصلاحات السياسية في الجزائر.

–خامسا: محفزات وبدائل تفعيل الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر.

-أولا: لمحة موجزة عن الإصلاحات السياسية السابقة

تعد الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ إقرارها لدستور التعددية السياسية والحزبية سنة 1989 والقوانين والتعديلات الدستورية ذات الصلة بذلك نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر[1]، وذلك بعد تجربة طويلة تميزت بانسداد المجال السياسي نتيجة الهيمنة القوية لحزب جبهة التحرير الذي حكم باسم الشرعية الثورية وهو ما أدى إلى التماهي بين مؤسسات الدولة وجهاز الحزب الذي حكم مراكز القرار باسمه وتحول من حزب

ثورة إلى جهاز بيروقراطي في خدمة أصحاب المصالح والسيطرة وبسط النفوذ على مفاصل البلد ككل[2]، واستمر نظام الحزب الواحد المغلق الذي ينظر إلى التعددية والليبرالية كأنها عوامل تفرقة وانشقاق حتى أحداث عام 1988 والتي عرفت بانتفاضة الخبز[3]؛ حيث أدت لنزول الجيش إلى الشارع ودخوله في مصادمات عنيفة مع المتظاهرين استمرت لمدة خمسة أيام أسفرت عن مقتل أكثر من 300 جزائري وموجة واسعة من الاعتقالات، ولتحقيق الاستقرار للنظام السياسي وحمايته من الانهيار اضطرت النخبة الحاكمة لانتهاج سبيل التعددية السياسية بعد أن أصبح النظام معرضا لضغوط داخلية وخارجية عنيفة تؤثر سلبا على استقراره السياسي[4]، فتم إصدار دستور 1989 الذي أقره الشعب في استفتاء عام بنسبة 92 ٪ والذي سمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي؛ حيث تضمنت المادة 40 من الدستور ما يلي: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية..."، وتبعا لذلك أصبحت المعارضة السياسية ممكنة وقانونية، كما أعطى الدستور مجالا واسعا لحقوق وحريات المواطنين حيث جاءت المواد31 -36 -39 لتؤكد على مكانة وأحقية حرية التعبير وإبداء الرأي، وجاء أيضا باستقلال السلطات الثلاث والفصل بينها[5]، والاحتكام إلى صناديق الانتخابات كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديمقراطي مع تشكيل مجلس دستوري للسهر على حماية الدستور واحترامه[6] .

لقد نقل دستور 23 فيفري 1989 المسار السياسي والقانوني للبلاد نقلة شاملة تتميز بنظرة جديدة من حيث المبنى والفحوى لمختلف الهيئات الحاكمة تبرز من خلال ما حمله من انفتاح سياسي وظهور لمفاهيم جديدة كالشفافية والحوار الصريح وانتقال تدريجي نحو نظام دولة القانون والديمقراطية القائم على الفصل بين السلطات واستقلال المجتمع المدني عن الدولة وإنهاء الدور السياسي (ولو ظاهريا)للمؤسسة العسكرية [7]، وقد مهد هذا الدستور لإجراء أول انتخابات بلدية وتشريعية تعددية في تاريخ الجزائر(1990-1991) التي ألغيت نتائجها مباشرة بعد إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما شكل الشرارة التي أدخلت البلاد في مرحلة عنف وعدم استقرار لأكثر من عقد من الزمن[8].

رغم أهمية الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلا أن مسار التحول نحو الديمقراطية وإرساء التعددية لإضفاء الفعالية والديناميكية على الممارسة السياسية ظل مليئا بالعثرات لعل من أبرزها تزامن تلك الإصلاحات مع تصاعد حاد في مستوى العنف مما أدى إلى إضفاء الطابع الأمني لحوالي عقد كامل على الممارسة السياسية بل وما تزال تداعيات تلك الفترة تلقي بظلالها على هذه الممارسة، وبحكم طبيعة الدراسة سيتم التركيز على

الإصلاحات السياسية المعلن عنها شهر أفريل2011 بالتوصيف والتحليل للمضامين التي حملتها ولأبرز الخلفيات الكامنة وراء الإعلان عنها فيما يلي:

- ثانيا : خلفيات ومضامين الإصلاحات السياسية الجديدة

جاءت الإصلاحات السياسية المعلن عنها شهر أفريل2011 على خلفية الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر مطلع شهر جانفي من ذات السنة والتي كشفت عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي تحيل ذلك إلى الغلق السياسي والركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، والتدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ ما يقارب 30 سنة والذي شكل مدخلا لحالة الاضطراب وغياب الأمن والسلم الاجتماعيين مجسدة أحد المعالم المميزة لوضعية البلاد[9]، فقد ظلت الجبهة الاجتماعية معرضة لمخاطر كبرى جراء السياسات الاقتصادية الفاشلة، وبسبب أساليب الحكم القائم على شكل من السلالية الحديثة التي انتهجتها النخب الحاكمة منذ بداية الثمانينات حتى اليوم، وتمثلت تلك المخاطر في تفكك الكيان الاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة، والفقر، الظلم الاجتماعي، البؤس، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والنقل والمواصلات وتفاقم أزمة السكن والتهميش والإقصاء الذي طال الملايين من المواطنين، والأهم من كل ذلك انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية بشكل لم تعرفه البلاد طيلة تاريخها، بما في ذلك الحقبة الاستعمارية المظلمة [10] .

فالحركات الاحتجاجية رغم عدم انتظامها لم تتوقف لغاية يوم 5 جانفي 2011 تاريخ انفجار الأوضاع مجددا في انتفاضة شعبية قادها الشباب الثائر تميزت بنفس الميزات التي اتسمت بها حركات الاحتجاج السابقة[11]، مثل قصر المدة وغياب التأطير وغياب مطالب وشعارات محددة موجهة للنظام، وغلبة أعمال العنف والتخريب التي طالت الممتلكات العامة والخاصة على حد السواء، بالإضافة إلى رموز السلطة، ومن الملاحظ أن حصيلة المواجهات رغم عنفها لم تكن كبيرة بفضل ما اكتسبته السلطة من حنكة في التعامل مع تلك الأحداث، وبسبب الخوف من اتساع رقعتها وخروجها عن السيطرة، ويبدو أن التعليمات الموجهة لقوات الأمن من أجل ضبط النفس وعدم استعمال العنف المفرط قد قلصت من عدد الضحايا في صفوف الشباب الثائر.

يرفض الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي أي مقارنة بين الأحداث الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر والثورة في تونس أو ليبيا [12]، في الوقت الذي يقر فيه المتتبعون للشأن الجزائري بأنه وعلى الرغم من أن الدوافع الظاهرة لانتفاضة الشباب في 5 جانفي هي غلاء المعيشة والتوزيع غير العادل للسكنات الاجتماعية إلا أن أسبابها العميقة ترجع إلى طبيعة النظام السياسي الذي كبح حريات التنظيم والتجمع والتعبير المنظم الفاعل[13]، وعموما يمكن إرجاع أسباب

عدم تصاعد هذه الحركات الاحتجاجية إلى ما يلي :

– انقسام المجتمع الجزائري وعدم وحدة الأهداف؛ حيث أن الدعوة لتعبئة الاحتجاجات لم تسفر عن تجمع سوى 200 فقط من المحتجين[14] .

– غياب التأطير وافتقارها للتواصل المنظم بين الشرائح المحتجة(شباب الأحياء الفقيرة، أساتذة التعليم المتوسط والثانوي، طلاب الجامعات، سلك النظام الصحي ...الخ) .

– افتقار الحركات الاحتجاجية للانضباط التنظيمي عموما والثقافة السياسية بالخصوص وغياب برامج أو خطط عمل أو لوائح مطلبية واضحة و محددة، وبالمقابل غلبة طابع المواجهات العنيفة وأعمال السلب والنهب على مسار هذه الحركات.

– نقص الخبرة النضالية ومحدودية التجربة السياسية وغياب قيادة موجهة ومؤطرة للحركة سواء كانت نابعة من داخلها أو قادمة من الخارج.

– التشتت والتشرذم المميز للقوى السياسية عموما والمعارضة بالخصوص التي فاجأتها انتفاضة 5 جانفي2011 كما فاجأت النظام وأجهزة الأمن، ولم يقف سقف المساندة للمحتجين لدى بعضها سوى التعبير الشفوي المحتشم عن مشروعية الأسباب التي دفعت الشباب للنزول إلى الشارع[15].

– تعد المؤسسة العسكرية في الجزائر أكثر اندماجا في المجال السياسي مقارنة بوضع الجيش في مصر أو تونس، وبالتالي فإن استقالة الرئيس لن تؤثر في تغيير النظام، إذ لعب الجيش دائما دورا رائدا في شؤون البلاد.

– وأخيرا ذكرى أحداث عنف التسعينات لا تزال حاضرة في أذهان الجزائريين مما يزيد من مخاوفهم من الدخول في فترة أخرى من العنف وانعدام الأمن، تلك التي خلفت وراءها أكثر من مائة ألف قتيل وخسائر مادية تراوحت ما بين 20 و25 مليار دولار، ودفعت الشعب للموافقة على قانون "الوفاق المدني" في الاستفتاء الذي أجري في سبتمبر1999وحظي بموافقة 98% من الشعب.

وحسب المتتبعين شكل إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 2011 وفي أول خطاب للأمة منذ عامين عن حزمة من الإصلاحات السياسية نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر، كمحاولة لامتصاص موجة الاحتجاجات العنيفة التي اجتاحت البلاد مطلع العام 2011 من جهة، واستجابة للضغوطات الخارجية سواء من القوى الكبرى التي تتعامل مع الجزائر أو ضغط رياح الثورات العربية الذي يشكل هاجسا حقيقيا للبلاد من جهة أخرى[16]، وفي هذا السياق أكد الرئيس بوتفليقة أنه لا يخشى من تكرار السيناريو في بلاده باسم " الاستثناء الجزائري" وقال: "إن الجزائر جزء من هذا العالم تتأثر به وتؤثر فيه ولكن ليس على الجزائر أن تعود إلى تجارب قامت بها منذ عقود وسنين"، وكان الرئيس بوتفليقة يشير إلى أحداث أكتوبر1988 التي مهدت

للتعددية السياسية بإلغاء حكم الحزب الواحد من خلال دستور 1989[17].

كانت استجابة الرئيس السريعة في خطاب مبادرة الإصلاح اعترافا رسميا بشطب أطروحات دعاة الجزائر استثناء واعترافا رئاسيا بأن خروج الجزائريين إلى الشارع هو مسعى مشروع يهدف إلى المطالبة بإطلاق الحريات والديمقراطية الحقيقية لتحقيق التغيير السياسي الذي ينتهي إلى بناء مؤسسات دستورية تمثيلية حقيقية تكمل نقائص التجربة الديمقراطية الناشئة في الجزائر[18]، وأكد بالقول إن" ..الجزائر لازالت في بداية الطريق بالنسبة للتجربة الديمقراطية ولا مجال للمقارنة بين ما يجري عندنا وما يجري في بريطانيا أو حتى فرنسا... "، وأضاف".. وإن كنا من المتربصين(المتدربين) في هذا الموضوع فلا لوم علينا ولا على من ينتقدنا من الداخل أو من الخارج.."، وأكد الرئيس الجزائري أمام قضاة المحكمة العليا وكل أعضاء الحكومة أن التغيير سيأتي من الشعب " بالتي هي أحسن" أي من دون مظاهرات واحتجاجات كالتي عرفتها الدول التي عاشت الربيع العربي، وقال:"...من الممكن أن هناك نقائص أو عجزا أو أشواطا لم نصل إليها ولكن ستأتي بالتي هي أحسن وبالتدرج وستأتي مفروضة من شعبنا الذي لا يثق إلا في ما ينجزه هو شخصيا.."، والأكثر من ذلك اعترف الرئيس الجزائري بأن الدولة مريضة ومعتلة بسبب المناخ السياسي والاقتصادي الصعب الذي عاشته البلاد بعد الأزمة التي عانتها منذ توقيف المسار الديمقراطي والدخول إلى مرحلة انتقالية ودوامة من العنف، لذلك تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث التي شهدت العديد من الأزمات السياسية إلى استكمال بناء مؤسساتها[19].

سبق خطاب الرئيس بوتفليقة وإعلان مشروعه للإصلاح السياسي دعوته الحكومة الجزائرية مطلع أفريل 2011 إلى إقرار إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، لتنطلق في منتصف شهر ماي 2011 مرحلة جديدة من الحوار الوطني في إطار عملية الإصلاح المعلن عنها حيث شكل الرئيس بوتفليقة هيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول مقترحات الإصلاح، وأسند رئاسة الهيئة إلى عبد القادر بن صالح رئيس الهيئة العليا للبرلمان، وعين له مساعدين اثنين هما المستشاران في رئاسة الجمهورية محمد علي بوغازي والجنرال المتقاعد محمد تواتي، وقد أجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية خلال شهر كامل ضمن الفترة المحددة بين 21 ماي و21 جوان2011، وجرى خلالها مناقشة مراجعة الدستور وثمانية محاور مطروحة لمراجعة قوانين عضوية موجودة أو صياغة نصوص قانونية جديدة [20]، وبعد سلسلة نقاشات أثرت النصوص و عدلت في بعض الأحكام الواردة فيها تمت

المصادقة من قبل غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) على خمسة قوانين عضوية تخص "نظام الانتخابات" و"حالات التنافي مع العهدة البرلمانية" و"توسيع فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة" و"الإعلام" و"الأحزاب السياسية" إلى جانب القانونين المتعلقين ب"الجمعيات" و"الولاية"، وفيما يلي عرض مختصر لمضامين القوانين الخمسة :

– القانون العضوي رقم (01-12) المتعلق بنظام الانتخابات: يعد أول قانون تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان، دخل حيز التنفيذ في 12 جانفي 2012 يحل هذا القانون الجديد محل القانون الانتخابي القديم المعدل والمكمل بموجب الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 6 مارس 1997[21]ويرمي هذا القانون إلى تعميق الممارسة الديمقراطية عبر تكريس الشفافية والقواعد الضامنة لاختيار شعبي نزيه وحر إلى جانب تعزيز الضمانات قصد توطيد علاقات الثقة بين المواطنين والمنتخبين و المؤسسات[22]، وهذا ما أكده وزير الداخلية دحو ولد قابلية خلال عرضه لمشروع هذا القانون العضوي بالقول: "إن هذا القانون العضوي جاء ليقدم ضمانات قوية وكافية في جميع مراحل العملية الانتخابية ولجميع الاستشارات الانتخابية،"وأضاف ولد قابيلة بأن من شأن هذه الضمانات تحقيق نتائج إيجابية من خلال الوصول إلى إقناع المواطن بأن التعبير عن اختياره تم بكل نزاهة وشفافية[23]، وتضمنت أحكام القانون زيادة التمثيل النسوي باشتراط تمثيل حصة (كوتا) نسائية في كل قائمة، وكذا التأكيد على صلاحيات اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واستقلاليتها عن وصاية الإدارة ووزارة الداخلية مكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية وتمتلك صلاحيات البت في النزاعات بحيادية ومهنية[24]، واستعمال صناديق اقتراع شفافة وتسليم محاضر فرز أوراق الانتخاب لممثلي المترشحين المنتمين للأحزاب أو الأحرار، ومع ذلك لا يزال النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية تحتاج إلى المزيد من التعديل والإصلاح.

–القانون العضوي رقم (03-12) المحدد لكيفيات توسيع تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة: تمت المصادقة عليه وفقا للمادة 31 مكرر من الدستور الجزائري التي تنص على "أن تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة". يحتوي هذا القانون على 8 مواد، ونص على وضع مسار تدريجي في نسب الترشح النسوي على مستوى المجالس المنتخبة تتراوح بين 20 و50 %، ولزيادة فعالية هذه الأحكام أدخلت السلطة التشريعية حافزا من خلال توفير مساعدة مالية خاصة للأحزاب السياسية وفقا لعدد المرشحات المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية والبرلمان (المادة 7) [25]، وفي هذا الإطار كان لدخول 146 امرأة المجلس الشعبي الوطني عقب الانتخابات الأخيرة صدى إيجابيا على المستوى الدولي؛ إذ أشادت العديد من الدول والمنظمات بهذه التجربة التي ارتقت بالمرأة الجزائرية إلى

مصف مثيلاتها في البلدان المتقدمة من حيث المشاركة في العمل السياسي[26]، لكن هذا الإصلاح سيفتح المجال أمام ملفات تنتظر إصلاحا، وهي قضية تحسين التمثيل السياسي بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والأمر لا يقتصر على المرأة بل يتعداه إلى الفئات الأخرى الضعيفة في المنافسة السياسية أمام واقع الأوليغارشية الطاغية في الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية، ومن هذه الفئات الشباب والطبقات المتوسطة والعاملة والمجموعات الهامشية [27] .

-القانون العضوي رقم (04-12) المتعلق بالأحزاب السياسية: تضمن أحكاما أعادت تنظيم العلاقة بين الإدارة و الأحزاب في إطار متوازن وشفاف و متناغم(يحوي 7 مواد)، يقوم على مبدأ احترام الطرفين للقانون خلال ممارسة مهامهما، كما نص كذلك على الالتزام بعدم تأسيس أي حزب سياسي أو ممارسة أي نشاطات مخالفة لقيم ثورة أول نوفمبر 1954 والإسلام والهوية الوطنية أو على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو ممارسة طائفية أو تمييزية، الجديد في هذا القانون يتمثل في وجوب تسليم وزارة الداخلية وصل إيداع للتصريح (المادة 18) ولكن من دون أن يحيط بهذا الواجب ضمانة فعلية على المستوى العملي، فضلا عن إمكانية لجوء الحزب إلى مجلس الأمة في سائر مراحل عملية التشكيل في حال وجود رفض قابل للطعن من قبل الإدارة، بالإضافة إلى ذلك يفرض هذا القانون شروطا صارمة جدا على اعتماد الأحزاب بما في ذلك المادة (21) التي تقضي بوجوب امتلاك الأعضاء المؤسسين للحزب مقرا له قبل الحصول على اعتماده الذي يسمح له باكتساب الشخصية القانونية [28]، للإشارة بلغ عدد الأحزاب التي رخصت لها وزارة الداخلية الجزائرية لإقامة مؤتمرات تأسيسية خلال الشهرين الأولين من عام 2012 نحو 18 حزبا [29] .

-القانون العضوي رقم (05-12) المتعلق بالإعلام: والذي أنهى 50 سنة من احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري، وسمح للمؤسسات الخاصة بفتح قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية، (ورد في 132 مادة)[30]، ونصت المادة 2 منه على أن الإعلام هو نشاط لابد أن تتم ممارسته بحرية في إطار التشريعات المعمول بها وتربطه بـ 12 شرطا تفرض على أي شخص يمارس هذا النشاط احترامها، وهي تشمل بشكل خاص "احترام الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، والسيادة الوطنية والوحدة الوطنية ومتطلبات أمن الدولة والمصالح الاقتصادية للبلاد والمهام والتزامات الخدمة العمومية"، فضلا عن هذه الشروط يجب على الصحافيين احترام أحكام المادة 92 التي تحدد 11 شرطا جديدا تضاف إلى تلك المنصوص عليها سابقا في القانون 07-90 والتي تلزم الصحافي "باحترام شعارات الدولة ورموزها" و"الامتناع عن المساس بالتاريخ الوطني" و"الامتناع عن نشر أو بث صور أو أقوال تمس بالخلق العام أو تستفز مشاعر المواطن"، كما نص القانون أيضا على "حماية أفضل" للصحفي على الصعيدين الاجتماعي والمهني مثلما نص أيضا على "إلغاء أحكام

السجن المتعلقة بجنح الصحافة"، ويتضمن هذا القانون "إنشاء هيئتين للضبط" تخص الأولى الصحافة المكتوبة (حلت محل المجلس الأعلى للإعلام الذي أقره قانون 90-07) أما الثانية فتتعلق بضبط الحقل الإعلامي السمعي البصري وهو القطاع المدعو للانفتاح[31].

– القانون رقم (06-12) المتعلق بالجمعيات: يرمي بدوره إلى بعث و تفعيل العمل الجمعوي من خلال إبراز القدرات والكفاءات التي تزخر بها سيما في مجالات المعرفة والتكنولوجيات المتطورة والتضامن الوطني، ويهدف حسب ما ورد في نص المادة 1 منه إلى "تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها"، هذا وتميز المادة 13 من القانون الجديد الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية والتي" لا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها سواء أكانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها" [32]، ويمكن للسلطات حسب المادة 39 أن ترفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها تتعارض مع النظام العام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها [33].

وعلاوة على القوانين المندرجة في إطار الإصلاحات السياسية صادق نواب غرفتي البرلمان السابق على القانون المتعلق بالولاية –الذي ورد في 183 مادة– و يهدف إلى تمكين هذا الفضاء من أداء دوره في "ممارسة السيادة الوطنية في إطار وحدة الدولة ".

– ثالثا: قراءة تحليلية لآراء المؤيدين والمعارضين للإصلاحات السياسية الجديدة

إن المتأمل للتقييمات الأولية للإصلاحات السياسية الجديدة المعلن عنها خاصة في أعقاب الانتخابات التشريعية الماضية التي شكلت فرصة للتغيير ومحطة مهمة ومفصلية في سياق التغيرات السياسية الحاصلة في المنطقة المغاربية يلحظ تباين الآراء والمواقف إزاء هذه الإصلاحات، التي يرى المتحمسون لها أنها تنطوي على ملامح إيجابية عديدة لكونها:

– تتجاوب وتتطابق مع حقائق الحياة في الوجود ومع طبائع المجتمعات في التطلع إلى التغيير والتجديد والتطوير إلى حياة أفضل.

– تتسم سياسة الإصلاحات السياسية والدستورية الجارية بحكمة وحنكة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الهادئ والمخطط والأمن الوطني الشامل، والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في كنف الحكم الرشيد.

– إن سياسة الإصلاحات السياسية الجارية متكيفة مع عوامل وتفاعلات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك من أجل توفير كافة ضمانات نجاحها في عالم يتسم بسرعة التغيير الشامل والسريع، ومحفوف بالعديد من التهديدات والمخاطر

والتحديات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية سريعة الانتشار وقوية التأثيرات على جميع المجتمعات والدول بفعل قوة مد العولمة الشاملة والزاحفة في ربوع العالم.

– إن طبيعة سياسة الإصلاحات السياسية الجارية تعد ضمانة من بين ضمانات أخرى جدية وفعالة في نجاح تطبيقات وإنجازات هذه الإصلاحات.

– إن مبادرة الإصلاحات السياسية الجارية انبثقت في ظل نظام وطني جمهوري وديمقراطي وشعبي شرعي وقائم، يعد من ثوابت الهوية الوطنية ومن رموز الدولة والمجتمع لا يمكن المساس به من أي كان وفي أي زمن كان.

– إن هذه الإصلاحات السياسية الجارية قد أثريت وتبلورت بمنهجية ديمقراطية تشاركية وبواسطة مؤسسات دستورية برلمانية منتخبة في ظل التعددية السياسية، حيث شاركت الأحزاب السياسية المعتمدة والشخصيات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وقادة الفكر والرأي العام والإعلام في إثرائها وبلورتها[34].

وحسب أنصار الإصلاحات فقد أتت القوانين الخمسة بثمارها المبدئية حيث :

– أسفرت الانتخابات التشريعية عن فوز المرأة الجزائرية بنسبة كبيرة نوعا ما بفضل الحصص الجديدة، قدرت ب 31 بالمائة من المجموع الكلي للمرشحات (فوز 145 من أصل 7700 امرأة ترشحت لتلك الانتخابات) وهي نسبة تفوق كثيرا نسبة النساء الممثلات في برلمان مصر بعد الثورة أو حتى نسبة النساء الممثلات في الجمعية التأسيسية في تونس[35]، غير أنّه يعاب عن هذا التطوّر الكمي في التمثيل النسوي أنه جاء أحيانا على حساب النوعية والكفاءة السياسية.

– تدعمت الساحة الوطنية مؤخرا بظهور نحو 30 حزبا سياسيا جديدا عاكسا بذلك روح التعددية والاختلاف في إطار قوانين الجمهورية، وقد ظهر ذلك جليا خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة في انتظار المواعيد المقبلة .

– تحرير القطاع السمعي البصري ببروز العديد من الإذاعات والقنوات الفضائية المستقلة .

وهذه كلها مؤشرات إيجابية تحتاج إلى المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الإصلاحات التي تتمتع بمصادر قوة المشروعية الدستورية والديمقراطية الشعبية، ويعد ذلك عاملا وضامنا من عوامل وضمانات نجاح تكريسها، كما أن التفاف وارتباط الشعب والمواطنين والأحزاب السياسية والمنظمات وقوى المجتمع المدني ومؤسسات وسلطات الدولة بها كفيل بتجنيد الجميع من أجل إنجاحها بصورة حقيقية وسلمية وآمنة.

وفي المقابل يرى المعارضون للإصلاحات السياسية المعلنة من طرف الرئيس أنها مجرد «وهم» للاعتبارات التالية:

– أنها مشاريع مرتبطة بدستور سيرى النور يمهد لانتخابات رئاسية سنة 2014، ستحدد بلا شك هوية الجزائر السياسية المستقبلية.

– لا يمكن اعتبار مشاريع الإصلاحات تغييرا حقيقيا، بل لا تعدو أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عنها في شيء، في وقت كان الجميع ينتظر أن تبادر النخب الحاكمة إلى تغيير شامل يؤدي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية وإرساء أسس دولة القانون في الجزائر، وذلك انطلاقا من قراءتها لما يجري في المنطقة العربية من تحولات سياسية عميقة غيرت وجه المنطقة، واللافت للنظر فعلا أن الجزائر لا تعاني نقصا في القوانين، بل مشكلتها تكمن في مدى التزام النظام بالقوانين الموجودة، وإلا كيف نفسر إعلان الرئيس الجزائري عن خمسة مشاريع قوانين جديدة (تتعلق بالأحزاب السياسية، الجمعيات، الإعلام، المرأة، القانون الانتخابي) هي أقل جودة من القوانين المعمول بها.

– أن أية إصلاحات سياسية ذات مصداقية لا تقتصر على إصدار بعض النصوص القانونية من دون بعد سياسي واضح، بل يجب أن تتضمن آليات التغير الشامل للنظام الذي حكم البلاد منذ قرابة نصف قرن، وقد أثبتت التجارب السابقة أن مثل هذه الإصلاحات لا تؤدي إلى تغيير حقيقي، ومن جهته رأى عميد السياسيين الجزائريين الراحل عبد الحميد مهري أن ما يسمى بـ «الإصلاحات السياسية » التي أعلن عنها النظام لا ترقى إلى تطلعات الجزائريين، على اعتبار أن الأمر لا يتعلق بالإصلاح بل بتغيير الأوضاع، مؤكدا أن التغيير يجب أن يكون شاملا وتشارك فيه كل القوى السياسية الوطنية من دون إقصاء، ويرى مهري أنه في حالة ما إذا أصر النظام على تجاهل رغبة الشعب فسيتحول إلى عقبة في طريق تطور الجزائر وتقدمها، ويضيف أن التغيير في الجزائر بات ضرورة ملحة؛ لأن النظام الحالي أبان عن عجز كبير في حل المشاكل الحالية والمستقبلية للجزائر(36).

وقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية لتضع نهج الإصلاح والتغيير السلمي الذي اعتمده النظام السياسي الجزائري على المحك وتعيد التساؤل عن مستقبله وفعاليته وآلياته؟ حيث شهدت:

– عزوف الشارع الجزائري عن المشاركة في الانتخابات التشريعية: والذي يشكل أحد عوائق الإصلاح ويطرح تساؤلات عديدة؛ فقد بلغت نسبة العزوف أو الامتناع عن التصويت 56،86% من المسجلين في القوائم الانتخابية وهو مؤشر سياسي واجتماعي خطير، حيث أجمعت تحاليل مراقبين للوضع الجزائري أن جزءا كبيرا من هذا الامتناع هو مقاطعة للانتخابات وهو ما يعد موقفا سياسيا، وما يدعم هذا التحليل هو الرقم المعتبر للأصوات التي ألغيت والتي بلغ عددها 1704047 صوتا أي ما نسبته 18،24٪ من عدد الناخبين المسجلين إجمالا(37)، وقد وصل المراقبون بعد الجمع بين نسبة الممتنعين عن التصويت ونسبة البطاقات اللاغية إلى نتيجة مفادها أن ثلثي الجزائريين لا يقبلون بالنظام

القائم أو يبدون تحفظهم الشديد إزاءه، في المقابل اعتبرت السلطات الجزائرية على لسان وزير الداخلية ومسؤولين آخرين من الحزب الفائز في الانتخابات أن تلك النسبة لا تمثل في مجملها نسبة المقاطعة وإن ظروفا خاصة وقاهرة (العزلة، البعد عن مكتب التصويت، عدم التسجيل في القوائم والسجلات الانتخابية...)هي التي حالت دون تصويت العديد من المواطنين[38]، عموما وبعد القراءة التحليلية الموضوعية يمكن إرجاع أسباب هذا العزوف إلى :

– عدم قناعة كثير من المواطنين الجزائريين بجدوى الانتخابات في التغيير وتحقيق طموحاتهم في ظل استمرار معاناتهم رغم الوفرة المالية التي عرفها البلد، ولنظرتهم السلبية للبرلمان والأحزاب والنواب الجزائريين[39].

– عجز السلطات الجزائرية عن إعادة الثقة في المواطن الجزائري بالعملية الانتخابية كأسلوب للتغيير السلمي، وتلك الثقة قد يكون فقدها نتيجة للممارسات غير الديمقراطية التي شهدتها الانتخابات السابقة، والتي اعترفت السلطات الجزائرية بما شابها من تجاوزات وما فيها من غياب للنزاهة، وقد قدمت السلطات في المقابل مجموعة واسعة من الضمانات لنزاهة الانتخابات الأخيرة.

– رداءة البرامج والشخصيات الحزبية التي قدمت للناخب الجزائري، وهي حقيقة ماثلة للعيان، وقد تسببت في فتور الحملة الانتخابية وغياب الجمهور عن تجمعات الأحزاب ومرشحيهم وانتهت بعزوف كبير عن التصويت[40].

– كثافة عدد القوائم المترشحة (بلغت أكثر من 50 قائمة في بعض الدوائر الانتخابية)، وحداثة معظم الأحزاب التي شاركت في الانتخابات، أدت إلى تشتت الأصوات، واقتصر التمثيل على الأحزاب القديمة التي تقاسمت مقاعد البرلمان بعدد قليل من الأصوات الصحيحة، بحيث يبدو أنه كان هناك تخطيط مسبق من أجل إغراق الساحة السياسية بعدد كبير من الأحزاب السياسية بهدف إقصاء أكبر عدد ممكن من الأصوات المعبر عنها ودعم الأحزاب القديمة.

– لم يبدل هذا الاقتراع رغم ما حمله من تغييرات الخارطة السياسية السابقة بالمجلس الوطني الشعبي، بل انه حافظ على معالمها الأساسية، إذ لا تزال الأحزاب الست الرئيسية تمسك بمعية المستقلين بما يقارب 90% كما هو الشأن في استحقاق 2007، وما تجدر الإشارة إليه أن المجلس الشعبي الوطني وبالرغم من أنه لم يشهد تغييرا هاما في تركيبة الأحزاب السياسية المشكلة له، فإنه عرف بالمقابل دخول 143 نائبة في حين كان عددهن يقتصر على 30 نائبة في المجلس السابق بفضل الإجراءات التي اتخذت لصالح مشاركتهم في الإصلاحات التشريعية الجديدة، إضافة إلى 11 حزبا من بين 23 التي اعتمدت مؤخرا قد أصبح لهم نواب بالمجلس ويحوزون على 38 مقعدا[41].

– برهنت نتائج الانتخابات على عدم قدرة أو حتى قابلية السلطة السياسية الفعلية في الجزائر

لإجراء إصلاح سياسي من الداخل، كما برهنت على عدم فعالية الأحزاب السياسية وعدم جديتها وعلى افتقارها للمصداقية في الوسط الشعبي، كما أثبتت ضعف المجتمع المدني لأسباب هيكلية، إضافة إلى سياسة العرقلة التي تنتهجها وزارة الداخلية ضد أي نشاط هدفه تنظيم المجتمع المدني في اتجاه مطلبي لا ترضى عليه السلطة الرسمية[42].

- رابعا : معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر: يمكن القول إن الإصلاحات السياسية قد تعثرت في الماضي وهي مرشحة للتعثر في المرحلة الراهنة للأسباب التالية:

1- ضعف الثقافة الديمقراطية وغياب رؤية إستراتيجية للممارسة السياسية، وكل ما هنالك هو الاستعمال المرحلي من قبل مختلف الأطراف لما هو متاح لديها من وسائل الضغط وفرص لتعظيم مكاسبها وتقليص الالتزامات والقيود التي تحد من حركتها، هذه الوضعية لا تساعد إطلاقا على إرساء ممارسة ديمقراطية قائمة على تعددية سياسية في إطار دستوري يحفظ حقوق جميع الأطراف: الدولة والمجتمع في المقام الأول، النظام السياسي والمعارضة بعد ذلك[43] .

2- ضعف الأحزاب السياسية: والذي يشكل أحد أكبر عوائق الإصلاح السياسي بسبب:

- احتكار الحياة السياسية، وهذا الاحتكار الذي تمارسه أحزاب متحالفة أقرب ما تكون في تعاطيها مع الشأن العام بالأحزاب التوافقية، فقد تحولت الأحزاب الجزائرية المتحالفة إلى أحزاب إدارية على حد تعبير عالم الاجتماع السياسي Philippe Braud ، هذه الأحزاب المشكلة للتحالف الرئاسي كيانات مقيمة بالقرب من السلطة، وهذا يعني أنها مهيأة بصورة روتينية إلى حد ما ووفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي لأن تشكل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي[44] .

- غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بحكم سيطرة "عقلية الزعامة" و"الجهوية الضيقة" و"الروابط العشائرية"، هذا ما أسهم في خلق "أزمة داخلية" في العديد من الأحزاب أدت في النهاية إلى الانقسام في صفوفها وبروز صراعات بين القيادات التاريخية أو المؤسّين و"الحركات التّصحيحية"، على غرار "حزب جبهة التحرير الوطني"، "والتجمع الوطني الديمقراطي"، و"حركة الإصلاح"[45]، في الوقت الذي كان ينتظر منها أن تؤدي دورها كتنظيمات لنشر ثقافة سياسية حديثة والعمل على أداء دورها كمصدر للقوة المضادة للسلطة القائمة تحرس على احترام قوانين الممارسة الديمقراطية وصيانتها من تعسف النظام.

- افتقار جل الأحزاب السياسية إلى برامج أو أيديولوجية ورؤى واضحة حول مختلف القضايا الوطنية مثل السياسة الأمنية، والاستثمارات الأجنبية، والمنظومة التربوية، والبطالة، وأولويات التنمية وسبل معالجتها، كما يتميز خطابها بالغموض والتشابه في المضمون .

- اضطراب ذبذبات التحرك الحزبي وارتباطه بالعلاقة الفاشلة بين الناخب والمنتخب، هذه العلاقة التي أخذت أبعادا ارتبطت بـ "البرغماتية السياسية" والمرتبطة بدورها بمفاهيم "الاحتماء

السياسي" بدل "الاقتناع السياسي"، وهو ما ولد أنواع جديدة من الولاء السياسي المقنع بالأيديولوجيات النفعية التكتيكية التي تحتمها ضرورات المصلحة[46].

– ضعف الثقافة الحزبية لدى جيل الشباب يزيد من صعوبة عمليات إصلاح المنظومة الحزبية التي تبدو كهياكل فارغة مقابل الحراك الاجتماعي الواسع الذي تقوده حركات اجتماعية احتجاجية مختلفة، بقيت حتى الآن من دون آفاق سياسية واضحة، وقد يكون مآلها الانتكاسة واللجوء إلى العنف وتكرار نفسها إذا غاب التفكير في حلول ذكية لحل هذا الإشكال[47].

– الامتناع عن المشاركة الحزبية بسبب ابتعاد الأحزاب السياسية عن العمل الاجتماعي وعن المجتمع المدني وتحولها إلى أحزاب انتخابية، تركز على التسويق السياسي ولا تهتم بالتزاماتها السياسية حين تتولى مقاليد السلطة أو تشارك في الائتلافات الحكومية، ويزداد الأمر سوءا بغياب القوة المؤسسية لهذه الأحزاب وافتقارها إلى هوية تاريخية وحزبية وأيديولوجية (في قسم كبير منها خصوصا الأحزاب الجديدة)، وضعف دورها في المشاركة السياسية على المستوى المحلي وعلى المستوى الحكومي وضعف حصيلتها وأدائها مما جعل معسكر العزوف الانتخابي يتعزز أكثر.

3– ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات: وهي سمة بنيوية ودستورية منغرسة في الثقافة السياسية، ولا يتوقع من البرلمان الجديد أن يكون مخالفا لسابقه في الأداء والاستقلال عن ضغوط الحكومة، على الرغم من بروز العديد من الأحزاب التي تدعو إلى تغيير واقع البرلمان وتعديل الدستور، وتبرز هنا ظاهرة تأثير المؤسسات السياسية في ضعف الأحزاب ومحدودية أدائها بسبب عجز الأحزاب المتوسطة والصغيرة في هذه المؤسسات عن مواجهة النصوص التشريعية التي تعرضها أحزاب تحالف الأغلبية المشاركة في الحكومة [48].

4– ضعف المشاركة السياسية: والتي باتت تشكل سمة بارزة في الحياة الانتخابية السياسية الجزائرية من مظاهرها العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، وفي هذا الإطار برزت عبارة "الكتلة الصامتة" التي أضحت مصطلحا يؤرق النظام السياسي الجزائري وكذا الأحزاب التي تخيب في كل مرة في المواعيد الانتخابية، وهذه الكتلة تصنف على أنها معارضة من نوع خاص "معارضة ناقمة على الوضع"، ففي ظرف 23 سنة حافظ مقاطعو الانتخابات على نسب متقاربة في إدارة الظهر لصناديق الاقتراع منذ أول انتخابات محلية تعددية فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وشكل فيها المقاطعون نسبة 41%، وتراوحت نسبتهم بعد ذلك صعودا ونزولا ثم صعودا إلى غاية تشريعات ماي 2012 لما وصل صمتهم حيال "الربيع الجزائري" إلى57% بسبب خيبة أملهم من الساسة و من انعدام البرامج الحزبية الحقيقية[49].

5– عدم التجانس في الأفكار والميول والانتماء إلى تيارات متناقضة: قد حال دون الاتفاق على

برامج عمل موحدة ولم يسمح بخلق مجموعات عمل منسجمة مع بعضها البعض وتعمل في إطار واحد وهدف مشترك، ونتيجة لهذه الصراعات العقائدية والعرقية والأيديولوجية والتضارب في المصالح تجد القيادة السياسية نفسها محرجة وغير قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي تصورتها أو البرامج التي راهنت على تطبيقها، ولهذا فإن نجاح الإصلاحات يتوقف باستمرار على قدرة القيادة على حل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بأي تغيير وتفكيك التحالفات المقاومة للإصلاحات[50].

6- خصوصيات العلاقة التي تربط المدني بالعسكري : والتي تشكل عائقا رئيسا للتغيير والإصلاح بأي حال من الأحوال، باعتبار أن مسير الواجهة مدني يمكن أن يتغير دون أن يحصل أي تغيير على صاحب القرار الفعلي العسكري، وحتى هذا الأخير يمكن أن يشهد تغييرا على مستوى الأشخاص كما حدث أكثر من مرة دون أن يعني ذلك بالضرورة تغييرا في العلاقة المؤسسية بين العسكري والمدني، وهو ما سيطيل من عمر النظام وآليات تسييره الحالية، ويصعب تغييره، ويقلص من إمكانية محاسبة المؤسسات والأشخاص، ويضعف من شروط الشفافية وتحمل المسؤوليات، وهو ما سيضفي صبغة شكلية على هذه الإصلاحات[51].

7- ضعف مؤسسات المجتمع المدني ومحدودية الحركة الجمعوية: رغم أهمية ومركزية إشراك مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في عملية صنع السياسات، وذلك كضرورة وكمدخل لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر، إلا أن الدارس والمهتم بسياسة النخبة الحاكمة في الجزائر تجاه النشاط الجمعوي يلاحظ أن هذه السياسة يشوبها الكثير من القصور كعدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافه، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة، بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية[52]، وفي هذا الإطار يبرز مفهوم المجتمع اللامدني ليشير إلى غياب علاقات الثقة وضعف نسيج المجتمع المدني القائم على التضامن والثقة والطوعية وغياب الاستقلالية السياسية والمالية عن السلطة، ويعبر ذلك عن إفلاس أو تقهقر في رأس المال الاجتماعي في مقابل سيطرة السلطة الحاكمة على كل مظاهر العمل الجمعوي والتطوعي وتوجيهه لخدمة أهدافها [53].

8- مشكلة الاندماج الاجتماعي: لعل من أبرز المعيقات التي تواجه مسار الإصلاحات تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي كمدخل لإرساء ممارسة سياسية سليمة تتلاءم وفلسفة الإصلاحات، ذلك أن التعاطي السلبي مع قضايا الهوية والثقافة والتي هي محل استخدام سياسي سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي الذي من

خلاله يتم إنتاج وبلورة تكامل واندماج اجتماعي وسياسي يكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا وفعالا من خلال اضطلاعها بمهمة تحديث الأمة والمجتمع، وبالتالي محاصرة المنافذ التي يمكن أن تشكل خطرا كامنا لهذه الإصلاحات.

9- مشكلة الاقتصاد الريعي: تعد هذه المشكلة تحديا محوريا ومؤثرا للغاية لترجمة الإصلاحات الدستورية في شكل ممارسة سياسية رصينة في ظل عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي بنسبة تفوق 95 %، وعدم امتلاكها السلطة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد بمختلف أشكاله(54)، ووجود نسبة تضخم مرتفعة نسبيا، وعلى الرغم من تخلص الدولة الجزائرية من ثقل المديونية الخارجية إلا أنها لازالت تعاني من التبعية التي تحد من الإرادة السياسية وتهدد الأمن الغذائي، وكانت نتيجة هذه الاختلالات الاقتصادية وضعف التنمية الاقتصادية بصفة عامة انعكاسات اجتماعية وتبلور قوى طفيلية واقتصاد موازي وارتفاع نسبة البطالة التي تتراوح ما بين 10 إلى 12% بالنسبة لمجموع السكان في سن العمل، وما بين20 إلى 25% في أوساط الشباب.

10- تفشي الفساد : إن تغلغل الفساد في الجزائر يجعل الحديث عن نجاعة الإصلاحات مهما كانت طبيعتها بدون معنى، فانتشار هذه الظاهرة أدى إلى استنزاف وهدر الكثير من الموارد البشرية والمالية للدولة(55)، كما أدى إلى عجز النظام ليس فقط في تطبيق الآليات الديمقراطية بل وعجزه في تسيير الشؤون العامة للبلاد وكذا عدم فعاليته وضعفه في تقييم الخدمات العمومية، وقد صنّف التقرير الصادر في عام 2012 عن «منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية" الجزائر في المرتبة 105 من مجموع 175 دولة، حيث منحتها المنظمة 34 نقطة من أصل 100 نقطة مع الملاحظة أنّ هذا الترتيب لم يتغيّر منذ 2003، ممّا يوحي باستمرار الفساد وتزايد انتشاره(56)، ولعل من أبرز نتائجه استفحال مظاهر الدولة الرخوة وعلى رأسها انتشار الرشوة كأسلوب للحياة، والسعي للوصول إلى المناصب لتحقيق مغانم معينة، وإصدار القوانين وعدم تطبيقها، وبروز الولاء للعشيرة والقبيلة كبديل للوطن، ممّا يعيق إنجاز المشاريع والمخططات التنموية من جهة ويزيد من الاحتقان الشعبي ويمس بمصداقية الدولة وبجدية الإصلاحات الديمقراطية من جهة أخرى.

11- تحول الأجهزة البيروقراطية في الدولة إلى قوة معرقلة لأي إصلاح سياسي يحرمها من الحصول على المكتسبات والثروات والامتيازات التي تغدقها عليها الدولة نتيجة لانفرادها بالسلطة واتخاذ القرارات التي تخدمها نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة من طرف المؤسسات المتخصصة.

12- غياب روح المواطنة كأساس للبناء الديمقراطي: يحظى "مبدأ المواطنة" في البلدان العريقة في الديمقراطية بأولوية على كافة الحقوق؛ لأنه السبيل الوحيد لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي

وتكريس الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ إنه يسمح للمواطن بشرعية العمل السياسي الجماعي والتأثير في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لجميع المواطنين، ولا يخفى على أحد أنه من معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر وسائر الأقطار العربية غياب روح المواطنة، وضعف روح الولاء للدولة، في مقابل تنامي روح "الولاء للعشيرة" أو "القبيلة" و"الزبونية السياسية" .

13- سيطرة الطابع الرسمي على الرسالة الإعلامية في غالبية وسائل الإعلام الجزائرية على حساب القضايا المصيرية والمشاكل الجوهرية التي تعاني منها الشرائح العريضة في المجتمع، وهو ما أدى إلى اتساع الهوى بين الجماهير والإعلام نتيجة فشله في تمثيلها لدى السلطة والدفاع عن مطالبها ومصالحها وهو ما أدى إلى انعدام المصداقية والثقة[57] .

14- تفشي الأمية (19%): وهذه المشكلة تشكل عقبة أمام كل مشاريع الإصلاح في الجزائر والعالم العربي عموما، وتعتبر سببا ونتيجة للتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهدرا للموارد البشرية، في ظل تراجع قيمة التعليم وسيطرة قيم الربح المادي السريع الذي أضحى يقدم الصورة النموذجية للفرد الناجح في الحياة العامة، وهي كلها عوامل تجعل الثقافة السياسية السائدة خالية من القيم والمثل الاجتماعية النبيلة بل تمجد المحاباة والرشوة والانتهازية في أسوأ مظاهرها خاصة عندما تصبح ممارسة علنية يقوم بها رموز النظام والموظفون السامون في الدولة وأعيان المجتمع[58] .

15- إن معضلة الإصلاح والتغيير المرجو في الجزائر والوطن العربي عموما تتفاقم بسبب الاعتماد على شرعية بطولية تاريخية، وبسبب عدم تطور آليات العملية الديمقراطية، بحيث تصبح ناتجا للانجازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل يأتي تطورها في سياق قراءات وإجراءات فوقية ظاهرية تهدف إلى تهدئة الرأي العام الداخلي والعالمي وصبغ شرعية غير حقيقية على نظام الحكم .

- خامسا: محفزات وبدائل تفعيل الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر

إن الحديث عن معوقات الإصلاحات السياسية في الجزائر يدفعنا للحديث عن الآفاق الممكنة لتفعيلها ومستقبلها في ظل التحولات الدولية والعربية المتسارعة، وبعد الدراسة الممعنة لمضامين هذه الإصلاحات مع ملاحظة أبرز المعوقات التي تعترضها عند التطبيق واستنادا إلى خصوصية الممارسة السياسية في الجزائر، يمكن القول إن تفعيل هذه الإصلاحات مرهون بتوفر جملة من الشروط و المحفزات نستعرضها في ما يلي:

1- الإرادة السياسية الجادة: فالرهان الأساسي الذي يتوقف عليه تفعيل الإصلاحات السياسية وترشيد الممارسة السياسية في الجزائر يمر عبر :

- توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للانخراط الجاد والفعلي لإصلاح العديد من أوجه الممارسة السياسية المترهلة في الوقت الحاضر.

– تطوير النخبة الحاكمة في الجزائر نظرتها للديمقراطية التي لا تعني فقط إجراء انتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية لقنوات المشاركة المختلفة من خلال مساهمتها لصياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه النخبة الحاكمة، والطريق لذلك يمر عبر مراجعة هذه النخبة لإصلاحاتها وجعلها تنحو أكثر نحو تبني مبدأ المشاركة كمكون محوري فيها [59].

– تكوين نخبة عصرية متشبعة بأفكار الحداثة في جوانبها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كشرط رئيسي لبناء دولة عصرية.

2– بلورة مشروع فكري وسياسي حقيقي لتفعيل الإصلاحات السياسية وإحداث التغيير الديمقراطي والعمل على تكوين عمق شعبي وتعبئة قوى الاحتجاج في المجتمع لدعم هذا المشروع[60]، فالجزائر في حاجة إلى إصلاحات عميقة تؤسس على أرض الواقع المفهوم التعددي الذي أصبح المعامل الأساسي للدولة المعاصرة، ويتم ذلك من خلال تطوير الوعي بمفهوم المواطنة، وتعزيز الحرية والعدالة الاجتماعية من خلال جعل الفرد في مركز كل سياسات الحكومة المنتخبة، وتوفير وحماية حقوق الإنسان الأساسية والتوزيع العادل للثروة الوطنية[61].

3– يرتبط نجاح الإصلاحات بمدى الاستعداد لإصلاح الدولة وأجهزتها وذلك عبر:

– المراجعة الجذرية لطريقة عمل المؤسسات وقواعد التعيين في سلك أعوان وموظفي الدولة، ذلك أن حظوظ ضبط حركية الاحتجاج الاجتماعي وإزالة المشاعر الانتقامية تبقى ضئيلة ما دامت مصداقية الدولة لم تسترجع، وشرعيتها مفقودة، ولن يتأتى ذلك إلا بالقضاء على عوامل الظلم الاجتماعي والفساد والإقصاء الذي طال شرائح واسعة من المجتمع على اختلاف مواقعها ومستوياتها[62].

– تقوية السلطة التشريعية وتمكين البرلمان وممثلي الشعب من ممارسة الرقابة الفعلية على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين بالدولة؛ ذلك أن إعطاء الصلاحيات للسلطة التشريعية لكي تمارس وظيفة الرقابة والتقييم والمتابعة والمحاسبة يعني خلق ثقل سياسي فعلي في البلاد يكون بمثابة جهاز ردع للمسؤولين الحكوميين.

– توجيه الاهتمام إلى المشاكل الحقيقية التي تهم المواطن بصفة مباشرة وفتح المجال له لكي يعبر عن آرائه في القضايا التي تهمه.

–التزام الدولة بالقانون؛ فالجزائر في حاجة ماسة إلى إصلاحات تكفل إعادة الثقة في نظام العدالة، فوجود نظام قضائي يعمل بشكل سليم يمنح القضاة استقلالية تامة هو الضمانة لتحقيق نظام اجتماعي مستقر يتسم بالشفافية وخال من الفساد .

– الإقرار بضرورة التعايش والتكامل بين الأجهزة الرسمية التي هي جزء من المجتمع

السياسي المتعلق بالدولة والقنوات غير الرسمية ذات الصلة بالمجتمع، فهذا التعايش له مزاياه الجمة على الدولة ذاتها، فمن شأنه أن يخفف عنها أعباء التسيير والإنماء، وبالتالي التقليص من مسؤوليات الحكام والمسؤولين وتجنيبهم السقوط في فخ الحساب القاسي، الذي قد يتخذ أشكال ردود فعل وانتفاضات عنيفة ووخيمة العواقب خصوصا في ظل الأزمات الناجمة عن تعثر مشاريع التنمية وتدهور ظروف عيش المواطنين(63).

4- تفعيل دور الأحزاب السياسية لتدعيم الإصلاح: وهو ما يتطلب حراكا يدعم اللحمة الوطنية ويقوي البناء ويتصالح مع التاريخ ويعزز مفهوم الشرعية ويقوي المشاركة كأداة والتزام سياسي بين المواطن والدولة، وكحقيقة أخلاقية قبل أن تكون خبرة تجريبية، وكمبدأ أصيل من المبادئ التي يتوقف عليها نجاح العملية السياسية.

- يمكن الحديث عن انطلاقة قوية في ممارسة العمل الحزبي في الجزائر عند ملامسة القضايا الجوهرية التي تهدد النسق السياسي والبنائي الاجتماعي للدولة، فالجزائر تهددها قضايا الفساد التي امتدت إلى النواة الصغرى لممارسة السياسة الداخلية ممثلة في البلديات، إذ أن أكثر من 20 ألف دعوى تعويض استنزفت ميزانيات البلديات، والبلدية كأداة تتجلى في أركانها وهياكلها وأنشطتها عملية التماس والاحتكاك المباشر بين الناخب والمنتخب تعد أكبر رهان وامتحان يمكن أن تقاس على نواتجه قوى الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني سلطة ومعارضة(64).

- توفر الشجاعة الكافية لدى قادة الأحزاب للتحاور والتشاور والتوصل إلى اتفاق أو بلورة فكر موحد يعبر عن أماني وطموحات أبناء الشعب الجزائري، وبهذا الأسلوب يمكن الحد من نشاطات الجماعات السياسية التي تخدم مصالح ضيقة، والتي أصبحت تشكل قوة ضغط وتفرض آراءها على القيادات السياسية.

5- ضرورة تنظيم العلاقة بين الدولة وقوى المجتمع المدني ودعمها من خلال:

- فتح حوار واسع وجدي مع المجتمع المدني بكل تنظيماته (نقابات، جمعيات مهنية، جمعيات الشباب والنساء وجمعيات حقوق الإنسان...الخ) بعيدا عن الاستخدام الذرائعي لهذه التنظيمات وهي صفة طاغية لحد الآن على سلوك النظام(65).

- ضمان استقلالية نسبية على الأقل والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي.

- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات من جهة، والعمل

على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية [66].

– تأكيد حق المواطنة وترسيخه من خلال تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للأفراد والجماعات ومعاملتهم على قدم المساواة دون أي تمييز، وفي المقابل يقوم الفرد بواجباته عن وعي وبإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات المجتمع المدني، وهو ما يقتضي تغييرا جذريا في أساليب تسيير أجهزة الدولة وإدارتها[67].

– غرس مفهوم المشاركة السياسية في إدارة شؤون المجتمع لدى الشباب والسعي لنشر ثقافة سياسية، وتنشئة مبنية على " الديمقراطية الاجتماعية" وما تحمله من معاني نبيلة .

6- ربط الإصلاحات السياسية بالتنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا: الجزائر في حاجة إلى إصلاحات شاملة لوضع حد للمتاعب التي يعاني منها الشعب الجزائري منذ عقود، وهي ضرورة أصبحت أكثر إلحاحا وذلك بالتوزيع العادل للثروات والحد من التهميش والفقر والبطالة والأمية[68] فالإنسان لا يبحث عن الديمقراطية والليبرالية وحرية التعبير...الخ إلا بعد إشباع حاجاته الأساسية مثل: الغذاء والشراب وكذلك الأمان من المخاطر التي تهدد الحياة، وعندما يتحقق له ما تقدم تظهر له حاجات أخرى لتحسين وضعه، مثل التعليم والثقافة والتنمية البشرية، وتأتي بعدها وسائل الرفاهية لإشباع الحاجات الروحية مثل الفنون الجميلة والكماليات المادية، وأخيراً تأتي الديمقراطية والليبرالية وحرية الفرد لإشباع حاجات الإنسان في تأكيد ذاته وإطلاق طاقاته في الإبداع والإنتاج، واستقلال شخصيته وشعوره بأهميته في المجتمع[69] .

7- استقلالية النظام القضائي وذلك عبر:

-إصلاح الإطار المؤسسي وكذا الدستوري والتشريعي من أجل تعزيز واستقلال القضاء وضمان فرص متساوية للجميع في العدالة والمساواة أمام القانون واحترام الحق في محاكمة عادلة.

– تنظيم نقاش واسع ومفتوح دون إقصاء مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول وضع القضاء، وخصوصا المسألة الأساسية المتمثلة في استقلاله[70] .

8- استقلالية الإعلام: والاستقلالية التي نعنيها ليست الاستقلالية عن السلطة العمومية فحسب ولكن كذلك عن الخواص واللوبيات ومجموعات المصالح، مع ضرورة:

– خلق منابر حرة للرأي ولنقد ممارسات السلطة وتصحيح أخطائها، والمقصود هنا أن السلطة يجب أن تكون مستعدة لتوفير مساحة الحرية وهامشها التي تحتاجها هذه المنابر، وتكون مستعدة للاستماع للرأي الآخر وللنقد.

-رفع الضغوطات والملاحقات على الصحفيين وتوفير الأجواء لهم في تنظيم مؤسساتهم دون وصاية.

– تسهيل وصولهم لمصادر الخبر وتطوير قدراتهم البحثية والتكوين المتواصل في مختلف المجالات الإعلامية[71].

– تحرير مجال السمعي البصري بشكل فعال دون الاقتصار على القنوات المتخصصة.

– إلغاء نصوص قانون العقوبات الذي يعاقب على جريمة الصحافة والتشهير.

9– تطهير أجهزة الدولة من الفساد والرّشوة وإساءة استعمال النفوذ وغسل الأموال: فالحديث عن ممارسة سياسية جادة في الجزائر يظل بغير معنى إذا لم تتوفر استراتيجيات متساندة لمكافحة الفساد الذي يقود إلى مقاومة النخبة لبرامج الإصلاح السياسي والاقتصادي التي من شأنها أن تنظم مجال الأعمال عبر تطبيق القوانين بالتساوي على الجميع، وفي نهاية المطاف طبيعة التدابير والجهود الإصلاحية هي التي تحدد إذا كانت هذه الجهود ستكبح الفساد أم ستسهله[72]، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة :

– تطوير عمل الرقابة المالية والإدارية والسياسية بما يضمن أفضل استخدام للأموال العامة وللقرارات الحكومية، وأن يعطى البرلمان وغيره من مؤسسات الرقابة الصلاحيات للتحقيق والتحقق والردع وإيقاف الهدر المالي والسياسي .

– مراقبة المسؤولين الحكوميين إن كان هناك شكوك في استغلالهم للسلطة أو الثراء أو الإساءة للوظيفة العامة أو الانحراف بها نحو المصالح الذاتية[73].

– نبذ الممارسات العروشية والزبونية من خلال تكثيف الإجراءات والتدابير الرّدعية، والالتزام بالشفافية ومراقبة الصفقات العمومية والإنفاق العام.

– بلورة هيئة تأسيسية للعقلاء في كل حزب تمارس وظيفة "تشخيص النظام والحزب" وتنقل الأحزاب من الشخصنة أي الولاء للأشخاص والمال السياسي الفاسد إلى هندسة تدقيقية لا تمارس التدقيق المحاسبي والتمويلي للأحزاب فحسب، وإنما تدقيق القوائم الحزبية ومراقبة درجة الالتزام القانوني بأخلاقيات الممارسة السياسية[74].

10– إدخال المزيد من الإصلاحات على النظام الانتخابي والقوانين الانتخابية باعتبارها وسيلة للتغيير السياسي السلمي وليس غاية في حد ذاتها، فتحتاج العملية الانتخابية إلى :

– روح انتخابية شفافة وإلى قواعد قانونية عادلة كما أنها ترتبط بثقافة انتخابية بمعايير عالمية، فالانتخابات تحتاج إلى دولة وأجهزة قضائية وإلى جهاز لتنفيذ القانون، ودستور وقواعد عمل وقانون انتخابي يقر بحق المشاركة والتعددية والحق في الانتخاب، وتولي المناصب العليا دون تمييز وعلى أساس المساواة .

– إنشاء هيئة مستقلة تتوفر على موظفين إداريين وماليين وتقنيين مستقلين تعنى خاصة

بتبسيط القوائم الانتخابية الوطنية، وتنظيم سير الانتخابات، وتعيين وتدريب رؤساء مكاتب الاقتراع، واعتماد مراقبين محليين ودوليين، والإشراف على العمليات الانتخابية والفرز ومراقبتها وصياغة تقرير علني عن أعمال هذه الهيئة[75].

11- إعادة الاعتبار للنخبة المثقفة وللبحث العلمي؛ لأن الإصلاح الديمقراطي يحتاج إلى تأطير وتحرير الذهنيات وإنارة طريق السياسيين، ولأن قضية الديمقراطية والحكم الراشد هي قضية ومسؤولية الإنسان المثقف؛ فبفضله يتحرر العقل ويقبل بالتغيير والإصلاح.

خاتمة

عمل النظام السياسي الجزائري في خضم التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي منذ 2011 وفي ظل الاحتقان الشعبي الداخلي على إرساء الاعتقاد بأن نهج الإصلاح والتغيير السلمي عبر الحوار والتشاور هو الحل المناسب للحالة الجزائرية، وذلك على خلاف نهج الثورة الشعبية الذي اعتمد في عدة دول عربية أخرى، وما تبعه من خطوات وإصلاحات قانونية وتشريعية، وقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الماضية لتضع هذا النهج على المحك وتعيد التساؤل عن مستقبله وفعاليته وآلياته، في ظل العقبات والعراقيل التي تطبع المشهد السياسي الجزائري والتي يرهن استمرارها مستقبل هذه الإصلاحات الجديدة التي تتطلب صدق الممارسات وجديتها وتراكم الإنجازات والتطورات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى يصبح الاستقرار ناتجا فعلا عن الرضا الشعبي وليس استقرارا هشا ينتظر المناسبة حتى يثور على النظام القائم.

ويصعب التنبؤ بالمشهد السياسي الجزائري إذا ما فشلت النخبة الحاكمة في تفعيل هذه الإصلاحات واستمرار المظاهر والممارسات التي أخرجت الشباب الذي يشكل قاعدة الحركة الاجتماعية إلى الشارع فيما عرف بانتفاضة 5 جانفي2011، فبعد استنفاذ "المشروعية التاريخية" و"الشرعية الثورية" و"شرعية مكافحة الإرهاب" نتيجة انفراج الأزمة الأمنية، لم يبق أمام النظام إلا البحث عن شرعية بديلة قوامها الإصلاحات السياسية الجذرية، وعلى مستوى الشرائح الشعبية نلمس ظهور نوع من النضوج السياسي تمثل في الترفع عن الانسياق وراء الخطابات الشعبوية وهو ما يعطي بعض الأمل في أن تعرف الديمقراطية بعض التقدم إلى الأمام، فالشعب الجزائري قدم عبر تاريخه الكثير من التضحيات خاصة أثناء ثورة نوفمبر وأثناء أحداث أكتوبر الأليمة فضلا عن التعقل الذي أبداه مؤخرا في غمرة الأحداث الهائلة التي تشهدها المنطقة العربية، وهو جدير بأن ينعم بالحرية والديمقراطية والعدالة.

- الهوامش:

[1] صالح زياني، «الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية»، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، ص311.

(2) الزبير عروس، «الانتفاضات العصية:الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية»، السياسة الدولية، السنة47، ع 184، أفريل2011، ص87.

(3) تعددت الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث لكن على العموم يمكن حصرها في اتجاهين:

-الأول: يرى أن هذه الأحداث رد فعل عفوي أو إرادي كان منتظرا من الجماهير نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة وما ترتب عنها.

- الثاني: يرجع هذه الأحداث إلى الصراع في قمة النظام السياسي بين الاتجاهين الإصلاحي والمحافظ ولما استحال على كل جناح فرض تصوره في سياق السياسة العامة للبلاد وتطويق خصمه سياسيا عمد المتصارعون إلى النزول بصراعهم إلى الشارع واستغلال الوضع المتدهور للاتجاه الذي يدير كافة الصراع بحكمة وذكاء عملا بالحكمة القائلة "الغاية تبرر الوسيلة"، انظر: أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997-1998، ص 83

(4) إسراء أحمد، "معادلة بوتفليقة: لماذا لم تصل الجزائر إلى مرحلة الثورة"، ص ص 1-2، متحصل عليه من:
http://www.arabsi.org/attachments/article/811/article%20%D9%84%D9%85%D8%A7D8%9F.pdf

(5) غاني بودبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة منها، رسالة ماجستير،قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 174.

(6) صالح زياني، مرجع سابق، ص 311.

(7) احمد طعيبة، مرجع سابق، ص 103.

(8) عبد الناصر جابي، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر"، ص2، متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/article/902/%D8%A7%D9%844%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.pdf

(9) العياشي عنصر، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر 2 "، ص 1، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/79cf5027-e596-4951-8984-77a575e6e75b

(10) ، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر 1"، ص 4، متحصل عليه من :
http ://www.aljazeera.net/opinions/pages/31e42f70-7bcb-4813-acb1-71b455bedc22

(11) لم تكن احتجاجات 5 جانفي أول الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر، فبالعودة إلى تاريخ الاحتجاجات يمكن الإشارة إلى انتفاضة سكان قسنطينة سنة1986، ثم انتفاضة أكتوبر سنة 1988 التي كانت دافعا للإصلاحات الكبرى في 1989 والتي تم التراجع عنها مما مهد الطريق إلى انتفاضة سنة 2001التي راح ضحيتها أكثر من 70 قتيلا وأدخلت الجزائر في ممارسات سياسية جهوية يمثلها ما بات يعرف ب" تنسيقية العروش" التي تأسست في 14 جانفي من ذات السنة، كما شهدت منطقة وادي ميزاب في جنوب البلاد ما بين 2008 و2010 أحداث عنف فسرها البعض بالتناحر المذهبي، برغم حقيقة أن تلك المناطق تعاني بؤسا اجتماعيا حادا. انظر : عروس الزبير، مرجع سابق، ص 89.

(12) عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 8.

(13) الزبير عروس، مرجع سابق، ص 89.

(14) إسراء احمد، مرجع سابق، ص 4.

(15) العياشي عنصر،الحركات الاحتجاجية في الجزائر 2، مرجع سابق، ص 1.

(16) عبد الناصر جابي، " مأزق الانتقال السياسي في الجزائر"، ص 23، متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/article/687/%D9%85%D8%A3%D8%B2D8%A6%D8%B1.pdf

(17) عبد الأمير رويح، "الجزائر بين خطوات الإصلاح الحكومي وشبح الربيع العربي"،ص 2، متحصل عليه من:
http://arabsi.org/attachments/article/1800/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.pdf

(18) عصام بن الشيخ، " مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب "، ص 2،

متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/article/1583/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D984%D8%A5%D8%B5.pdf ،(2013-01-22).

(19) نفيسة رزيق،عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي،رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 121.

(20) عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص ص 3-4.

(21) " إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، ص 13 متحصل عليه من: http://www.la-laddh.org/IMG/pdf/ra-refpol-algerie-ar-150dpi.pdf

(22) " الإصلاحات السياسية لسنة 2011 : استكمال بناء مؤسسات الدولة بعد استتباب الأمن"، متحصل عليه من: http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/12205.html

(23) "مشروع قانون الانتخابات يقدم ضمانات قوية للناخبين"، متحصل عليه من:
http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com_content&task=view&id=1639&Itemid=229

(24) عبد القادر عبد العالي، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، ص 2، متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/article/1634/10812659-5a5c-4d3d-9c90-fbef5b99e3cd.pdf

(25) "إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، مرجع سابق، ص ص 29-33.

(26) "الإصلاحات السياسية لسنة 2011 : استكمال بناء مؤسسات الدولة بعد استتباب الأمن"، مرجع سابق.

(27) عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 5.

(28) " إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، ص ص 43-44.

(29) عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 2.

(30) عبد الأمير رويح، مرجع سابق، ص 10.

(31) الإصلاحات السياسية لسنة 2011 : استكمال بناء مؤسسات الدولة بعد استتباب الأمن، مرجع سابق.

(32) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، 15 جانفي2012،ص ص 34-35.

(33) " إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، مرجع سابق، ص 63.

(34) بوحنية قوي، "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، ص ص 4-5، متحصل عليه من: http://arabsfordemocracy.org/uploads/alg.bou.Dec2012.pd

(35) عماد السيد، "مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر بعد فشل الإسلاميين"، ص 1، متحصل عليه من :
http://arabsi.org/attachments/articleA8%D9%84%20%D8%A7%D9%8%A8%D8%B9%D8%AF%20%D9%81%D8%B4.pdf

(36) بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 10.

(37) "الانتخابات التشريعية في الجزائر"، ص 1، متحصل عليه من :
http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

(38) منير مباركية،" الانتخابات التشريعية في الجزائر(10 ماي 2012) قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"، ص ص 8-9، متحصل عليه من:
http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/de278fb0-7526-4f1e-ba70-2ce5576864af.pdf

(39) عبد الرزاق مقري،" التحول الديمقراطي في الجزائر: دراسة ميدانية"، ص 20، متحصل عليه من :

(40) منير مباركية، مرجع سابق، ص 13.

(41) – الطاهر شقروش، مرجع سابق، ص14.
(42) "الانتخابات التشريعية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 2.
(43) العياشي عنصر، " التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق"، ص 18، متحصل عليه من :
http://faculty.qu.edu.qa/lanser/files/Political%20Pluralism%20in%20Algeria%20.pdf
(44) بوحنية قوي، «أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، افريل 2011، ص 18.
(45)عبد الغفور مرازقة،" الإصلاحات السياسية في الجزائر تحيات وآفاق"، متحصل عليه من:
http://democracy.ahram.org.eg/NewsQ/438.aspx
(46) بوحنية قوي،« أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية»، مرجع سابق، ص ص 15-16.
(47) عبد الناصر جابي،« الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل»،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، افريل 2011، ص43.
(48) عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص ص 7-9 .
(49) بوحنية قوي، "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، مرجع سابق، ص 7-8.
(50) عمار بوحوش، "الإصلاحات السياسية في الجزائر"، متحصل عليه من: http://30dz.justgoo.com/t1106-topic
(51) عبد الناصر جابي،" مأزق الانتقال السياسي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 24 .
(52) صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 320-321 .
(53) عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 8.
(54) صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 318-319.
(55) نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى فضيحة مجموعة الخليفة قبل عدة سنوات، وهي لا تزال معلقة حتى اليوم، فضائح البنوك الوطنية التي جرى فيها التلاعب بمليارات الدينارات(تمثلت واحدة فقط من تلك الفضائح في تحويل 32 مليار دج)، فضيحة الشركة الوطنية للمحروقات (سونطراك) وفضيحة الطريق السريع شرق-غرب وكلاهما يعد من اكبر قضايا الفساد التي تورطت فيها شخصيات كبيرة ومعروفة في النظام، انظر: العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر1، مرجع سابق،ص5.
(56) بوحنية قوي، "الجزائر، المغرب، موريتانيا في ظل الربيع العربي إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، مرجع سابق، ص 11 .
(57) محمد قيراط،« حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر»، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد (3 +4)2003، ص 120.
(58) العياشي عنصر، "المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر انموذجا "، ص 18، متحصل عليه من:
http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/608.pdf
(59) صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 326-327.
(60) زكرياء بوروني، النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 218.
(61) أنور نصر الدين هدام، " الجزائر في حاجة إلى إصلاحات سياسية جذرية"، متحصل عليه من :
http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2017
(62) العياشي عنصر،" التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات"، ص 10، متحصل عليه من:
http://faculty.qu.edu.qa/lanser/files/Algeria's%20way%20to%20Democracy.pdf
(63) صالح زياني، مرجع سابق، ص 327.

(64) بوحنية قوي، أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية، مرجع سابق، ص ص 16-17.

(65) العياشي عنصر، " التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات"، ص 10.

(66) مرسي مشري، " المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، ص ص16-17، متحصل عليه من:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_17.pdf

(67) رزيق نفيسة، مرجع سابق، ص 122.

(68) أحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، ص 16، متحصل عليه من :
http://www.iafps.com/books/books(1)/%D8%A7%D9%84%D8%AA%84%D88%D9%8A.pdf

(69) عبد الخالق حسين، "معوقات الديمقراطية في العالم العربي"، متحصل عليه من :
http ://www.abdulkhaliqhussein.nl/index.php ?news=472

(70) " إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، مرجع سابق،ص 25

(71) عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 32.

(72) سفيان العيسة، "الدول العربية:الفساد والإصلاح"، متحصل عليه من:
http ://carnegieendowment.org/2008/08/23/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%4%D8%A7%D8%AD/46yt

(73) أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص37.

(74) بوحنية قوي، «أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية»، مرجع سابق، ص17.

(75) "إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر: تحليل نقدي"، مرجع سابق، ص25.

The prospects of activating the political reforms in Algeria

Mebarka SLIMANI*

Abstract :

The subject of research for the prospects of activating the political reforms in Algeria is a subject worthy of study, As a result of what distinguishes the reality of the current political practice of contradictions and pressures and opportunities in light of the historic political transformations taking place in the Arab region since the beginning of the year 2011. This requires research in what was done to these reforms of the contents and requirements as well as the backgrounds and the reasons behind it to get to determine the conditions and factors that could contribute to the direction of these reforms and political correct destinations including contribute to strengthening the foundations of democracy.

Key words: Algerian political system, political reform, impediments to political reform, the prospects for political reform

* Maître-assistant A - Faculté de droit et des sciences politiques - Université de Khenchla – Algérie.